رأي

فلسطينيّو ٤٨: حجر الزّاوية

وليد الفاهوم

في أعقاب التّقسيم والرّفض العربي والتّشجيع الصهيوني لذلك الرّفض وإعلان قيام دولة إسرائيل وتشريد السكّان الأصليين بقي في البلاد حوالي ١٦٠ ألف نسمة أصبحوا بعد ٤٥ سنة خمسة أضعاف.

ومع قيام الدّولة وتشريد الغالبيّة العظمى من الشّعب العربي الفلسطيني، ومع غياب وتغييب الغالبيّة العظمى من زعماء هذا الشّعب وقياديه وانقطاع الجزء الباقي منه عن العالم العربي، ونتيجةً لفرض هذا الحصار الإعلامي والحضاري والثقافي، بقي هذا الجزءُ يعيش داخل وطن الآباء والأجداد في حالة من رعب الانغلاق وهلع الاقتلاع وكأنّه شلخة جذع اجتُثَّ أكثرُ من ثلاثة أرباعه! ورويداً رويداً بدأ يدرك عمق المأساة الّتي حلّتْ به، وبدأ يدرك أنّ المؤامرة كانت أكبر منه بكثير، وأنّ جذورها تمتد إلى ما قبل مائة عام حين نشأ الفكر الصهيوني بشكله السّياسي الّذي تُوِّج بقيام دولة اليهود...

لكنّ الإشكاليّة الّتي ستبقى هي مصيرنا نحن: فلسطينيي الـ ٤٨. فالموقف الرّسمي الإسرائيلي مصرّ على اعتبارنا مجموعةً سكّانيّة مجزّأة إلى طوائف وشيع وملل، ويرفض الاعتراف بنا أقليةً قوميّة فلسطينيّة الجذور والتطلّعات والهموم. فنحن بحسب هذه الاعتبارات مسلمون ومسيحيّون وبدو ودروز، وإن شئت أيضاً، شيعة وسنّة وروم أرثوذوكس ولاتين وكاثوليك وكاثوليك ملكيّون وقبائل وعشائر وبطون وأفخاذ. هكذا كان نهج السّياسة الرّسميّة: التّعامل مع الأسهل وبحسب مقولة «فرّق تَسُدْ».

منذ قيام دولة إسرائيل استهدفت السّياسةُ الرّسميّةُ الإنسانَ الفلسطيني والأرض. ففرضت الحكمَ العسكري ونظام التّصاريح الّذي دام ١٨ سنة (حتّى ١٩٦٦) وما تلاه من قوانين تمييز وقهر واضطهاد قومي. وكان الهدف أولاً وقبل كلّ شيء هو سلخ الإنسان الفلسطيني الباقي في الدّولة عن أبناء جلدته وعزله في أماكن مغلقة (غيتوات) وفرض الحصار الاقتصادي والحصار الثقافي وتجريده ممّا تبقى له من أرض؛ حتّى بلغت نسبةُ الأراضي الّتي يمتلكها فلسطينيّو الـ ٤٨ ٤،٥٪ من مجموع أراضي حدود ١٩٤٨.

وبناء على هذا المبدأ كان الهدف أيضاً تحويلُ البنية التحتيّة لهذا الشّعب الباقي من طبقة فلّاحين تحرث وتزرع وتفلح وتتشبّث بالأرض مصدراً للحياة، إلى طبقة عمّال تعتمد على الغير (على سوق العمل في الشّارع اليهودي) فتغدو ريشةً في مهبّ الرّيح وبدون تقاليد ومبادئ عمّاليّة راسخة ذات جذور... وكانت هذه من أهمّ آثار الحكم العسكري ونظام التّصاريح، إذْ مُنعتْ قطاعاتٌ واسعة من الاقتراب من أراضيها بحجّة كون هذه الأراضي واقعةً ضمن منطقة عسكريّة صارت كذلك بجرّة قلم على خارطة اعتباطيّة (مرسومة بشكل متعرّج يهدف إلى إخراج المناطق الّتي تسكنها أغلبيّة يهوديّة من هذا النّطاق وإدخال المناطق الّتي تسكنها أغلبيّة عربيّة لتحديد حرّيّتهم وحرّيّة تصرّفهم بملكيّتهم حتّى تصبح بالتّالي ملكيّة الأرض عبئاً على صاحبها). وعلى الرّغم من أنّ الحكم العسكري زال، لكن ما برحت آثاره المدمّرة موجودة في العقول وفي حقول الزّعتر (الّذي أصبح من الممنوعات) وفي مراتع القوانين الإسرائيليّة الّتي تنوف على الثّلاثين قانوناً تمييزيّاً تتنافى مع أبسط القواعد الديمقراطيّة وقوانين حقوق الإنسان. فهذه القوانين، المباشرة منها وغير المباشرة، تتعلّق بتمييز الإنسان سلباً وبسلب الأرض من تحت أقدامه عنوةً وبموجب القانون. فتحت اسم الإنشاء والتّعمير والإعمار والتّطوير تمّ تحويل ديموغرافي لمنطقة الجليل؛ وبعد أن كُنّا أغلبيّة أصبحنا أقليّة.

لقد استعصت أقليّتنا القوميّة على الذّوبان والانصهار. وقد يأتي هذا لعدّة عوامل، منها أنّ هذه الأقليّة تعيش في دولة تعادي شعبها، دولة أحاديّة القوميّة يحكمها حتّى الآن الفكرُ الصّهيوني المغلق، وهي ذات «تمييز» قانوني يرفض الأغيار (الغوييم). بل إنّ الاندماج غيرُ واقع، لأنّ المندمج يجب أن يكون على قدم المساواة مع المندمج معه؛ وهذا الدّمج ينتج شيئاً آخر من حيث الماهيّة، تماماً كما يندمج الأوكسجين بالهيدروجين فينتج الماء؛ وما دامت دولة إسرائيل هي دولة اليهود فقط، فإنّه لا يمكن أن يكون دمجٌ فعليّ وإنّما عمليّات تلصيق سطحيّة. إنّ العمليّة الليبراليّة الّتي يقوم بها بعضُ المسؤولين الإسرائيليين من رفع درجة هذا الموظف العربي أو ذاك هي عمليّة مباركة بدون شك، ولكنّها مازالت في إطار «المساواة» على المستوى الفردي؛ وهي عمليّة خطيرة على المدى البعيد لأنّ هؤلاء الكتبة وذوي المناصب العالية قد يُستَغلّون في محاربة نهج الأقليّة القوميّة على أساس «من دهنه سَقٌ له»...

إنّنا نعيش في عصر الأقلّيّات. وقضيّة الأقلّيّات ليست قضيّة محليّة أو قطريّة، وإنّما هي مشكلة عالميّة، ولا يمكن حلّها إلّا عن طريق إعطاء المبادئ الأساسيّة لحقوق الإنسان مضموناً فعليّاً وعمليّاً وقابلاً للتّنفيذ. ذلك أنّ السّياسة هي فلسفة الممكن؛ وموضوع الأقلّيّات سواء أكانت أقليّة قوميّة أم دينيّة موضوع قابل للانفجار في أي لحظة، خاصّة عندما تتوفّر له الإمكانيّات الماديّة والمعنويّة ووجود القيادة والحدّ الأدنى من التّنظيم؛ ويبدأ الوضع بالتّحوّل من التّململ إلى عدم القبول ومنه إلى التمرّد ويتحوّل من ثمّ إلى حركة اجتماعيّة. وكثيراً ما يكون التنبّؤ بحدّة هذا التمرّد أو ذاك صعباً لأنّ موضوعيّة الأقليّات الأثنيّة ذات طابع انفجاري. فمثلاً وعلى صعيد الدّاخل كان صعباً توقّعُ ما حدث سنة ١٩٥٨ من مظاهرات وهبّة شعبيّة في النّاصرة والجليل والمثلّث؛ وكان صعباً أيضاً التنبّؤ بأحداث يوم الأرض سنة ١٩٧٦ الّتي كانت إحدى نقاط التحوّل بالنّسبة لفلسطينيي الـ ٤٨ أو للفلسطينيّين ـ الإسرائيليين، خاصّة لما يمتازون به من الهدوء وضبط النّفس والتروّي وإمساك الرّأس باليدين كلتيْهما (دلالةً على عمق التّفكير).

وأعتقد أنّ قوانين الطّبيعة تسري علينا هنا أيضاً

في هذه البلاد بخصوص موضوعة الضّغط الّذي يولّد الانفجار. ومن هنا يُطرح السؤال: في مصلحة من يكون الانفجار؟ وللحفاظ على البقيّة الباقيّة كيف يجب أن تكون أنماط سلوكنا في الدّفاع عن أنفسنا حيال السّياسة الإسرائيليّة نحونا عامّة وحيال أصوات اليمين المتطرّف خاصّة الّتي تنادي بالترانسفير(أي ترحيلنا) وبـ «الموت للعرب»؟

(. . .) نحن قوميّة ذات تقاليد وعادات وتراث قومي وحصاري وتاريخ خاص ومشترك، يستقيم حينا ويتعثّر حيناً آخر. هذه الأقليّة القوميّة هي من السكّان الأصليين لهذه البلاد يربطها بالدّولة علاقات التّأثير والتّأثّر الاجتماعي والسّياسي والمصلحة المشتركة في حقّ الحياة؛ كما يربطها بفلسطينيي المناطق المحتلّة رباط الدم بوصفها جزءاً لا يتجزّأ من الشّعب العربي الفلسطيني (وكذلك الأمر بالنّسبة لفلسطينيي الشّتات).

في سنة ١٩٦٧ وبعد احتلال إسرائيل للضفّة والقطاع وبعض أجزاء من سوريا ومصر تمّ اكتشافُنا؛ «فعرب» إسرائيل لازالوا عرباً وفلسطينيّين أيضاً. وتغيّرت النّظرة إلينا؛ فبعد أن كنّا «خونة» لأنّنا بقينا في أراضينا أصبحنا مناراً يستضاء به ورمزاً للصّمود. . وفي اعتقادي أنّ في النّظرتيْن كلتيهما كثيراً من المبالغة. لكنّ المهمّ في الأمر أنّ من «حسنات» الاحتلال أنّه عزّز من مسألة انتمائنا القومي؛ ولا ننسَ العاملَ الأساسي في سلوك حكومات إسرائيل المتعاقبة تجاهنا، وسياسة «فرّق تسد»، والقهر القومي واليومي خلال كلّ السّنين الماضية منذ قيام الدّولة.

إنّني أوافق الدّكتور سعد الدّين إبراهيم حينما يقول (في كتابه **تأمّلات في مسألة الأقليّات** الصّادر عن دار سعاد الصبّاح ومركز ابن خلدون للدّراسات الإنمائيّة سنة ١٩٩٢ صفحة ٣٠): «وأحياناً يكون هؤلاء «الآخرون» عاملاً أهمّ في تنمية الوعي الادراكي الأثنيّ [لأنّهم يخضعون] لممارسات التفرقة والتّمييز من قِبل «جماعتهم»». وبتعبير آخر، تنطوي العلاقات الأثنيّة صراحةً أو ضمناً على آليات نفسيّة ـ اجتماعيّة للدّمج (Inclusion) و«الاستبعاد» (Exclusion) (. .).

إنّنا لا نستطيع القول إنّ السّياسة الرّسميّة الإسرائيليّة فشلت في مسألة المساواة والدّمج؛ ففي الأصل ترفض الإيديولوجيا الصّهيونيّة هذه المساواة وهذا الدّمج «للأغيار» (. .)

وأعتقد أنّه لليهودي الإسرائيلي الحقّ في اعتبار نفسه ضمن أقليّة قوميّة سواء كان ذلك في العالم أو في الشّرق الأوسط، وسواء نبع ذلك الاعتبار من العنصر الذّاتي والشّعور بالانتماء إلى جماعة عرقيّة معيّنة في مواجهة الجماعات الأخرى أو من العنصر الموضوعي (كالاشتراك في اللّغة والدّين والثّقافة والأصل القومي). وفي هذا المجال أعتقد أيضاً أنّ الفكر الصّهيوني السّياسي في أزمة داخليّة وخارجيّة، خاصّة في المسألة الاستعلائيّة وفي مسألة اعتبار اليهوديّة قوميّة ودِيناً في آن واحد؛ وهذا هو أصل الدّاء وأساس المشكلة!

إنّنا كعرب وكفلسطينيّين لسنا أفضل الشّعوب ولكن ما من شعب أفضل منّا. هذا من جهة؛ أمّا من الجهة الأخرى فمن يطالبْ بالحقّ الّذي له يجب أن يعرف الحقّ الّذي عليه. . ومسألة حقوق الإنسان لا تتجزّأ، والدّيمقراطيّة الصّحيحة هي الّتي تحافظ على حقوق الأقليّات.

وبعد، فلابدّ من الاعتراف أنّ هنالك إشكاليّة ولابدّ من طرح الموضوع بشيء من الموضوعيّة والجرأة، وبخاصّة حيال أزمة الفكر القومي العربي. فهذه الإشكاليّة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسيّين هماالموقف الإسرائيلي الرّسمي والموقف العربي الرّسمي ومن ثمّ الموقف الفلسطيني الرّسمي!

نحن مجموعة أثنيّة بمعنى أقليّة قوميّة؛ ونحن مجموعة بشريّة يشترك أفرادها بالعادات والتّقاليد واللّغة والدّين (بالمعنى العام) والثّقافة، وقد أصبح انتماؤنا أكثر حدّة نتيجة الإحساس بالاضطهاد. . . وهذه المجموعة لن ترحل مهما كانت الظروف، ولا وطن لها سوى هذا الوطن.

والمفاوضات الإسرائيليّة العربيّة والإسرائيليّة الفلسطينيّة تستثنينا؛ وكأنّ أمرنا الحالي الأقلياتي، كأبناء أقليّات أقليّة قوميّة واحدة، أمر مفروغ منه. فأين نحن من الدّولة الفلسطينيّة وأين نحن من الدّولة الإسرائيليّة الأحاديّة القوميّة؟

فلا نحن مع الّذين آمنوا، ولا نحن مع الّذين كفروا. . إلّا أن نكون أقليّة قوميّة عربيّة ـ فلسطينيّة بإسرائيل كما نحن فعلاً، لا بين المطرقة والسندان: مطرقة إسرائيل وسندان العرب. بل نحن أقليّة قوميّة تعيش في دولة إسرائيل تربط ما بين ضلعي الشّتات والأراضي المحتلّة ١٩٦٧ وتشكّل عنصراً هامّاً في عمليّة السّلام كعمليّة تاريخيّة واجتماعيّة وسياسيّة؛ أو قل نحن حجر الزّاوية في هذا البناء.

(النّاصرة)

الثقافة والامبرياليّة

(دراسة)

د. ادوارد سعيد

ترجمة

د. كمال أبو ديب

إنانه والبحر

(رواية)

د. حليم بركات

دار الآداب